السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85. 1356

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Analysis of the impact of trade openness on exchange rate fluctuations in Iraq for the period (2003-2022)

تحليل أثر الانفتاح التجاري على تقلبات سعر الصرف في العراق للمدة [2003-2022]

م.م حسين عطيه حسن
Hussein A. Hassen
ha966292@gmail.com

أ.د كريم سالم الغالبي
Dr. Karim Salem Al-Ghalbi
kareem.alghalibi@qu.edu.iq

أ.م.د مناف مرزة السعيدي
Dr. Manaf Marza Al-Saeedi
munaf.neama@qu.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية

Abstract

The fundamental changes that have occurred in the global economy since the beginning of the seventies to the present time explain most of the fluctuations in the sources of external financing for developing countries, and the increase in the relative importance of foreign direct investment. Among these changes is a strong move towards the market system, liberalization of trade and investment systems, and increased integration into the global economy in which developing countries participated, after trade freedom and attracting foreign investment represented a factor of uncertainty and a source of instability for most developing countries. Thus, developing countries began to prepare the legal and economic environment for moving towards a market economy and trade openness, and to put in place a set of structural reform programs in their economies and to enact laws to remove trade barriers and cancel trade restrictions.

Keywords: Trade policy in Iraq, trade openness, exchange rate

المستخلص

تفسر التغيرات الاساسية التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذا بداية عقد السبعينات والى وقتنا الحاضر، معظم التقلبات في مصادر التمويل الخارجي للدول النامية ، وارتفاع الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر ومن هذه التغيرات حدوث تحرك قوي باتجاه نظام السوق وتحرير الانظمة التجارية والاستثمار وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي شاركت فيه البلدان النامية، بعد ان كانت الحرية التجارية وجذب الاستثمارات الاجنبية تمثل عامل من عوامل عدم اليقين ومصدر عدم استقرار لغالبية الدول النامية، وبهذا بدأت الدول النامية بتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح التجاري، ووضع مجموعة من برامج الاصلاح الهيكلي في اقتصادها واقرار قوانين ازالة الحواجز الكركية والغاء القيود التجارية .

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية في العرق، الانفتاح التجاري، سعر الصرف

المقدمة

يعتبر العراق من الدول النامية وقد شكلت المدة ما بعد 2003 تغيرات جذرية تمثلت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير الاسواق من القيود التجارية بعد ان كانت السياسات الاقتصادية مبنية على التوجه الاشتراكي والتخطيط المركزي، وان هذه التغيرات لها العديد من الآثار المختلفة، كون العراق منفتحا للعالم الخارجي، وذو علاقات تجارية واقتصادية متنوعة ، مع انه اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة واحدة وهو النفط الخام، مقابل استيرادات سلعية متنوعة، وهذا ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري وعلى الوضع الاقتصادي العام في الدولة، بسبب الانكشاف التجاري لصالح الشركاء التجاريين، لذا فان هذا الباحث سوف يتناول مفهوم ومؤشرات الانفتاح التجاري وكذلك مفهوم واهمية سعر الصرف الأجنبي والعلاقة النظرية بين المتغيرين ، ودراسة العلاقة القياسية بينهما لاستخلاص وتقدير النتائج .

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التعقيد وعدم الوضوح الذي ينتابَ قرارات السلطة النقدية في التأثير في سعر الصرف الأجنبي في ظل ظروف الانفتاح التجاري، اذ ان تقلبات سعر الصرف من الممكن ان تؤدي الى زيادة المخاطر على الشركات والمستثمرين وتأثير هذه المخاطر من الممكن ان يمتد الى جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث بشكل اساسي الى تقدير نسبة الانفتاح التجاري من خلال عدة مؤشرات في العراق والظروف الاقتصادية وتأثير ذلك على تقلبات سعر الصرف.

ثالثاً : اهمية البحث: تبرز أهمية موضوع الانفتاح التجاري من خلال الدور الذي يمارسه في السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية، اذ يوفر للدول إمكانية الوصول للأسواق العالمية من خلال تحرير قيودها التجارية، والتكامل فيما بينها وزيادة حدة المنافسة، وهذا التأثير المتبادل ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، وعلى قرارات السياسة النقدية في هذه البلدان على اختيار سعر الصرف الملائم في ظل الانفتاح التجاري

رابعاً : مجتمع وعينة البحث: العراق

خامساً : منهج البحث: المنهج الاستقرائي

سادساً : الاطار الزماني والمكاني: اعتمد الباحث على الحدود المكانية لدولة العراق والحدود الموضوعية بموضوع الباحث (مؤشر الانكشاف التجاري، سعر الصرف) وحسب المتوفر من البيانات خلال المدة الممتدة (2003-2022).

سابعاً : هيكلية البحث: يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بدءاً من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول إلى النتائج، لذلك يبدأ الباحث بدراسة مفهوم الانفتاح التجاري مؤشرات الانفتاح التجاري وصولا الى مفهوم سعر الصرف ، معتمدا في ذلك على التحليل الاحصائي فضلاً عن الاسلوب القياسي في قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في السوق الموازي في العراق للمدة (2003-2022) الذي تتلخص مهمته في قياس العلاقات الاقتصادية واختبارها.

المحور الاول : الجانب النظري

المبحث الاول: مفهوم ومضمون الانفتاح التجاري ومؤشرات الانفتاح التجاري

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري: ان الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل الدولي يكمن في إلغاء او تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات ، فمنذا أواسط الثمانينات هنالك ترويجا متناميا لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال اتباع سياسة تجارية اكثر انفتاحا للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتحقيق المكاسب من التخصص، وهذا في إطار دعوة المنظمات الاقتصادية الدولية ومنظمة التجارة العالمية نحو تحرير الانظمة التجارية وتقليص الحواجز الجمركية وترشيد هيكل التعريفات وتبني برامج التكييف الهيكلي (شاهين،، 2018) . لذا زاد اهتمام معظم البلدان

النامية والمتقدمة على حدا سواء بالتوجه نحو فتح اسواقها للعالم الخارجي (الصادرات ، والاستيرادات)، لأنها ادركت ان مسالة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاتها وانما هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة ، كما تعتبر احد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي ، وبذلك عملت العديد من الدول نحو التحسين والارتقاء بالواقع الاقتصادي، وبذلك جنت فوائد جمة ازاء انتهاج وتطبيق هذه السياسة ، والذي تمثل في زيادة معدلات نموها الاقتصادي، في حين اخفقت بعض الدول في تحقيق ذلك وسجلت معدلات نمو سالبة وانعزالها عن العالم الخارجي (عبدالعزيز، 2018). ان الاسس الفكرية حول تبيني سياسة الانفتاح الاقتصادي تعود تاريخيا الى عصر المدرسة الاقتصادية الطبيعة وانعشت مع افكار رواد الفكر الكلاسيك امثال (ادم سميث ، ريكاردو ، جون ستيوارت ميل) الذين تبنوا فلسفة الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الخارجية لبلوغ مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية من خلال الحصول على مختلف السلع والخدمات، ويتم ذلك من خلال استغلال المتوافر من الموارد والامكانات بأفضل استغلال ولا يتم ذلك الا وفق المنافسة والحرية الاقتصادية ، كما اشار الكلاسيك الى ازاله العقبات امام التبادلات التجارية وتنمية العلاقات التجارية بين الدول لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية (الشمري، 2023)، (يوسف، 2016) ويمكن الاشارة الى ان الانفتاح التجاري كمصطلح يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا في الاقتصاد، والذي ظهر في بداية سبعينيات القرن المنصرم، وعلى الرغم من حداثة هذا الموضوع الا انه اخذا حيزا مهما في الاقتصاد العالمي، كما اختلفت الآراء حول تبني مفهوم شامل له، اذ انتشرت مفاهيم خاطئة للانفتاح التجاري، بسبب الفهم الخاطئ للعديد من المصطلحات المرتبطة به (الطائي، 2018). يعتبر الانفتاح التجاري عنصرًا مهمًا في العولمة والذي يوصف في الغالب بأنه تفاعل متزايد أو تكامل للنظم الاقتصادية الوطنية بمساعدة النمو في التجارة الدولية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويرتبط ذلك بالتدويل المتزايد للإنتاج وتسويق السلع والخدمات والأنشطة الإنتاجية والتجارية المتزايدة المرتبطة بها، ينطوي الانفتاح التجاري على تفكيك جميع أشكال الهياكل التعريفية مثل رسوم الاستيراد والتصدير والحصص والتعريفات وغيرها من القيود المفروضة على التدفق الحر للسلع والخدمات عبر البلدان (Ume، 2014).

ثانيا: مؤشرات الانفتاح التجاري

1- مؤشر الانكشاف التجاري *Exposure index*: تكمن أهمية هذا المؤشر في الحقيقة أنها تبين أهمية التجارة في الاقتصاد القومي، ويعد مؤشر الانكشاف او الانفتاح التجاري دليلاً لبيان مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد دولة معينة، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في التجارة الخارجية لهذا الدولة، ويمكننا التعرف ايضا على قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للظروف الخارجية ويتم احتساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة الاتية) نورة, 2019(:-

$$Exposure\ Index = \frac{Exports + Imports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

وكلما كانت هذه النسبة عالية كان النشاط الاقتصادي أكثر استجابة للظروف والتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم. ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت نسبة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها، وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري ، في حين إذا تراوحت النسبة بين 12 إلى 20% فإن اقتصاد الدولة يعتبر مغلقا (النصراوي، 2022).

2- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي: تعتبر الصادرات أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات التي تقيس مدى الانفتاح للتجارة الخارجية، اي كلما ارتفعت النسبة حسب

ذلك المؤشر كان للصادرات دوراً مهما في تطور معدلات النمو الاقتصادي للدولة، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية للاقتصاد المحلي للدولة المعنية.

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الأتية:

$$Ratio\ Of\ Export = \frac{Exports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

إن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محلياً، إما لأنه فائض عن حاجة السوق المحلي أو لأنه في شكل مواد وسيطة لا يمكن تصنيع بعضها في السوق المحلية بسبب حاجتها الى التكنولوجيا المتقدمة، والتي غالباً لا تتوافر في الدول النامية، وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلاً على اعتماد الدولة على الخارج أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجاً كبيراً (النصراوي، 2022) .

3- مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي : يقيس هذا المؤشر درجة اعتماد الدولة على الخارج في تلبية الطلب المحلي من السلع وتمثل نسبه هذا المؤشر درجة تبعية الدولة للعالم الخارجي، وكلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة لدولة ما، تعد هذه الدولة منفتحة اقتصاديا للعالم الخارجي، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الأتية:

$$Ratio\ Of\ Import = \frac{Imports}{GDP\ Current\ price} * 100$$

ويمكن الاشارة الى إن ارتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على ضعف الجهاز الانتاجي للدولة وتبعيتها للنظام الاقتصادي الدولي، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلالية ، بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعيه الواردات ، فيما اذا إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أو تغذي الطلب الاستهلاكي، يضاف الى ذلك مدى قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية اذا كانت تمول تلك الواردات عن طريق الاقتراض الخارجي (العيسوي، 1989)

4- مؤشر نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات : يعبر هذا المؤشر عن مدى القدرة التصديرية على الايفاء بقيم الاستيرادات للدولة، والعبرة هنا ليست بارتفاع الصادرات وحدها أو انخفاض نسبة الاستيرادات وحدها، تعتمد على مدى التناسب بين حجم الصادرات وحجم الاستيرادات، وبالتالي عدم الوقوع في اختلال الهيكل التجاري، والذي يتسبب بأثر سلبية في الاقتصاد الوطني، واختلال هيكل ميزان المدفوعات، ومن ثم الالتجاء للاقتراض الخارجي، وبالتالي الوقوع في شرك المديونية الخارجية والتبعية لبلدان العالم. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الاتي (العيسوي، 1989)

$$\textbf{نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات} = \frac{\textbf{قيمة الصادرات الوطنية}}{\textbf{قيمة الاستيرادات من الخارج}} \times 100\%$$

المبحث الثاني: مفهوم واهمية سعر الصرف

يتم تحديد أسعار الصرف من خلال تفاعل الأفراد والشركات والبورصات والمؤسسات المالية التي تشتري وتبيع العملات الأجنبية للقيام بعمليات المدفوعات الدولية (Melit، 2012) اذ يمثل سعر الصرف نسبة المبادلة بين عملتين أي عدد الوحدات من العملة المحلية لكل وحدة من العملات الأجنبية أو وحدة واحدة من العملة الاجنبية مقابل عدد وحدات من العملة المحلية(Gerber, 2023) . اذ يشير سعر الصرف إلى قيمة عملة واحدة مقابل العملات الأخرى في وقت ما، ويمكن من خلاله بيان مركز الدولة التجاري مع

الشركاء التجاريين ، اذ تعد اسعار الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب آخر ان استيراد السلع من دول اخرى يزيد من الطلب على عملة الاجنبية لتلك الدول، وفي حالة تصدير السلع للبلدان الاخرى يزيد من عرض عملته ، او بعبارة اخرى فأن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها)جريروجيمس, 2013(. تؤدي أسعار الصرف دورًا محوريًا في التجارة الدولية لأنها تسمح لنا بمقارنة أسعار السلع والخدمات المنتجة في مختلف الدول، اذ ان اسعار الصرف هي مرآة حقيقة تعكس اسعار السلع والخدمات الاجنبية للبلد، كما انها تعكس اسعار السلع والخدمات المحلية اتجاه الشركاء التجاريين (Krugman، 2012). ويتم تحديد مدى ملاءمة نظام سعر الصرف من خلال الخصائص الهيكلية للاقتصاد والأهداف المتعددة، ويربط سعر الصرف الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي، وبالتالي فإنه يلعب دورا حاسما في تحديد التأثير النهائي للمدفوعات الداخلية أو الخارجية التي تحدث في المبادلات التجارية ، وتكمن اهمية سعر الصرف كأداة اساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتعتمد أهمية أسعار الصرف المختلفة من حيث تحقيق أهداف معينة على وجود شروط معينة، على سبيل المثال، حصة السلع القابلة للتداول في إجمالي الناتج (Ramsaran، 1998) . بينما يشير سوق الصرف الأجنبي إلى الهياكل والعمليات المؤسسية التي يتم فيها شراء وبيع العملات الأجنبية أو تحويل العملة الوطنية إلى عملة أخرى، في أسواق الصرف الأجنبي يتم عادة تبادل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية للبلد (Paul R. Krugman، 2012). كما هو الحال في جميع الاسواق، يتم تحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي من خلال معادلة العرض والطلب، ومع ذلك، فإن بعض الخصائص الفريدة فيما يتعلق بالعرض والطلب على النقد الأجنبي تجعل تشكيل التوازن في سوق النقد الأجنبي مختلفًا عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، ومن الخصائص التي تميز العرض والطلب على النقد الأجنبي عن العرض والطلب على السلع الأخرى تشمل التجانس والتوحيد وطبيعة تكاليف التخزين، وهذا الاختلاف يجعل أسواق الصرف الأجنبي أكثر انفتاحا على المعاملات المضاربية، فضلا عن انتفاء الحاجة لسوق جغرافية محددة، أي هناك عرض وطلب متزامن في أكثر من سوق صرف أجنبي، وبالتالي فمن الممكن القول إنه باستثناء بعض الانحرافات في الممارسة العملية، فإن العلاقات النهائية بين عملات بلدين تنشأ في وقت واحد وبشكل تفاعلي في أسواق الصرف الأجنبي في بلدين أو أكثر. ومن السمات الفريدة الأخرى للعرض والطلب على النقد الأجنبي هو أنه يتم تغذيته من مصادر متعددة، اذ ان النقد الأجنبي عملة، مشتق من العديد من الطلبات على السلع والخدمات والسندات والأسهم الأجنبية، ويمثل طلباً مشتقاً مزيج من هذه الطلبات، كما يتم تغذية المعروض من النقد الأجنبي من مجموعة متنوعة من المصادر، لأنه يمثل الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي. باختصار، بما أن العملات الوطنية تخضع للعرض والطلب وبالتالي لمعاملات التبادل في سوق الصرف الأجنبي، فإن العديد من العوامل تتفاعل بشكل مباشر أو غير مباشر مع العرض والطلب والسعر (سعر الصرف) (Çağdaş CENGİZ)

المبحث الثالث: أثر الانفتاح التجاري على تقلبات سعر الصرف

اولا: سعر الصرف في ظل الانفتاح التجاري: ان قيام التجارة الخارجية ناتج عن سلوكي الاستيراد والتصدير، ومن خلال هذين السلوكين فان اي معاملة اقتصادية ملزمة بعملة محلية اتجاه عملات اخرى لإتمام المعاملات، وهذا ما يتطلب القيام بعملية الصرف، والذي يتم وفقا لنسبة معينة بين العملات وتتحدد هذه النسبة بمقدار العرض والطلب على عملة معينة، والناتجة من حجم الصادرات والاستيرادات (مساعدية، 2021). هنالك عدة دراسات تناولت موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف اثبتت عدد من هذه الدراسات ان اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في سلوك اسعار الصرف الحقيقة هو الانفتاح التجاري، وان حدوث اي تقلبات في اسعار الصرف هو بسبب دور الانفتاح التجاري كونه احد

المتغيرات الاقتصادية المحددة لسلوك اسعار الصرف ، ان وضع القيود التجارية تؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف الحقيقة ، وان الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني انخفاض في قيمة العملة ، مما يؤدي الى انخفاض في حجم الاستيرادات التي اصبحت اغلى نسبيا ، كما ان القيود التجارية لها آثار مباشرة على تقلبات اسعار الصرف الحقيقة ، اذ ان هذه القيود تسهم في ارتفاع اسعار الصرف الحقيقة من خلال تحديد سعر الصرف التوازني على المدى البعيد على اساس المتغيرات الكلية ومدى تأثير السياسات الاقتصادية الكلية بما فيها السياسة التجارية ، ويرى البعض ان تحرير التجارة الخارجية يؤدي الى ارتفاع الاستهلاك، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف الحقيقة، ولكن غالبا ما تؤدي الحرية التجارية الى حركة قوية من العملات، وهذا ما ينعكس بدوره على انخفاض اسعار الصرف الحقيقة ويقربها من السعر التوازني ، وان تصحيح واستقرار اسعار الصرف الحقيقة يعتبر من الشروط اللازمة لتحسين الاداء والاستقرار الاقتصادي (النصراوي، 2022)

.

. وتشير النماذج التقليدية لتحديد حجم التجارة الخارجية وسعر الصرف الى ان تدفقات رأس المال تتواجد لتمويل معاملات الحساب الجاري، لذا يمكن الاشارة الى ان الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الاجنبي تعتمد على المعاملات الدولية من السلع والخدمات، اذ ان الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي تكون مشتقة من طلب الدولة على الاستيرادات، كما ان عرض الصرف الاجنبي ناتج عن صادرات الدولة من السلع والخدمات ، اي ان شراء السلع والخدمات من دولة اجنبية يتطلب تقديم عملة اجنبية ، وبهذا نجد العرض المحلي لصادرات دولة معينة يتضمن عرضا للصرف الاجنبي ، وبذلك يتحدد سعر الصرف الاجنبي من خلال تقاطع الكميات المطلوبة والمعروضة من العملات الاجنبية والمحلية (فانهوز، 2010). لذا فأن ميزان المدفوعات وسوق الصرف الاجنبي وجهان لعملة واحدة ففي حالة زيادة صادرات الدولة فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلبة على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي في الوقت نفسه (امين، 2010) . في حين يشير نموذج (Mundell- Fleming) الى تحليل اثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف الاجنبي في اقتصاد مفتوح للخارج صغير نسبيا لا يوثر على اسعار الفائدة في بلدان العالم الاخرى، ويفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغير خارجي ، كما يشير النموذج الى ان المستوى التوازني مع سعر الفائدة في اقتصاد مفتوح غالبا ما يترتب عليه فائض او عجز في ميزان المدفوعات، وحتى يتحقق التوازن لابد من تحقق شروط التوازن في سوق السلع والنقود فضلا عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وهذا ما يشير الى وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومستوى النشاط الاقتصادي في الدول الاجنبية ومستوى اسعار الفائدة المحلية ، وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي واسعار الفائدة المحلية، اذ ان الزيادة في النشاط الاقتصاد المحلي واسعار الفائدة الاجنبية تؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي وانخفاض قيمة العملة المحلية(الشمري، 2023).
فيما يرى دورنبوش أن العامل النقدي هو السبب الرئيسي لتقلبات أسعار الصرف، في حين اضاف كالديرون إلى جانب العوامل النقدية، أصبحت العوامل غير النقدية ذات أهمية متزايدة في تفسير تقلبات أسعار الصرف، ومن بين هذه العوامل غير النقدية يوجد عاملاً مهماً وهو درجة الانفتاح الاقتصادي، اي أن تقلب سعر الصرف الحقيقي يكون أقل في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، يساعد الانفتاح على التجارة على تقليل تأثير الصدمات الخارجية على تقلبات سعر الصرف الحقيقي (Lien، 2022). ويتنبأ النموذج النظري Hau (Harald, 2002) بوجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وتقلب سعر الصرف الحقيقي، ووفقا لهاو ، تكون أسعار الصرف الحقيقية أقل تقلبًا في الاقتصادات الأكثر انفتاحًا. ففي الاقتصاد المفتوح تعمل المزيد من السلع المستوردة على تسهيل التعديل السريع لمستوى الأسعار المحلية الإجمالية، مما يؤدي إلى تقليل التأثيرات قصيرة المدى للمعروض النقدي، وتقليل التأثيرات على سعر الصرف الحقيقي و تتمتع الاقتصادات الأقل انفتاحًا بمرونة أقل في الأسعار التي تنتقل إلى سعر الصرف، وبالتالي تؤثر على الاستهلاك وسعر الصرف الحقيقي. ونظرًا للقيود المفروضة على قانون السعر الواحد، يخشى(Hau Harald) من أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والانفتاح التجاري ستكون أقل وضوحًا عند قياس التقلبات عند الترددات العالية، لذلك، قام (Hau Harald) بقياس تقلب سعر الصرف الحقيقي عند سعر منخفض وتيرة كافية مع توقع

العثور على دليل واضح على تأثير الانفتاح التجاري على تقلبات أسعار الصرف الحقيقية. وتمشيا مع توقعاته النظرية، يشير (Hau Harald) إلى أن الانفتاح التجاري يقلل بشكل كبير من تقلبات أسعار الصرف (Hau، 2002)

ثانيا: أثر الانفتاح التجاري في اختيار نظام سعر الصرف : يعد اختيار نظام سعر الصرف أحد أهم القرارات الاقتصادية التي يتعين على أي دولة اتخاذها، منذ انهيار نظام بريتون وودز للقيمة الاسمية واجهت البلدان خيارًا فعليًا بين أنظمة أسعار الصرف البديلة، وينص التعديل الثاني للنظام الأساسي للصندوق على أن كل دولة حرة في اختيار نظام سعر الصرف الذي يناسب ظروفها الخاصة، ولذلك فمن المهم التعرف على بعض العوامل الاقتصادية التي تلعب دوراً في اختيار السلطات النقدية بين أنظمة سعر الصرف البديلة، إن تحديد هذه العوامل سيساهم أيضًا في تحديد ما إذا كانت هناك أي مبادئ تنظيمية أو عوامل أساسية تؤثر على سلوك البلدان في اختيار نظام سعر الصرف الملائم ، وهل النظام النقدي الدولي الحالي نظام حقاً، أم أنه عبارة عن مجموعة عشوائية من الترتيبات المخصصة الناتجة عن قرارات اتخذتها بلدان منفردة، وفيما يتعلق بالاختيار بين أنظمة أسعار الصرف البديلة، فإن القرار الأساسي الذي يتعين على أي بلد اتخاذه هو ما إذا كان ينبغي السماح لعملته بالتعويم أو ربطها بالقيمة الخارجية (Heller، 1977). اضاف مايكنون اهمية التبادل التجاري في تحديد اسعار الصرف، اذ يرى ان اسعار الصرف المرنة تكون مناسبة للاقتصاديات المنغلقة وقد فسر ذلك بأن ارتفاع المبادلات التجارية بين الشركاء التجاريين فان مرونة اسعار الصرف ستنعكس بشكل مباشر على اسعار السلع المحلية وبالتالي يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ، كما توصل الى ان الدول صغيرة الحجم بمقدورها ان تصبح اكثر انفتاحا ومرونة في اسعار الصرف مما يحفزها للدخول في اتحاد نقدي، إن القرار الأساسي الذي يتعين على أي بلد اتخاذه هو ما إذا كان ينبغي السماح لعملته بالتعويم أو ربطها بالقيمة الخارجية من خلال ربط اسعار الصرف بسلة من العملات (Heller، Choosing an exchange rate system، 1977)). ومن الاعتبارات المؤثرة في تحديد اسعار الصرف هي درجة الانفتاح الاقتصادي، فاذا كانت هذه النسبة واطئة يميل البلد الى الاخذ بسعر الصرف المرن ، في حين اذا كانت هذه الدرجة عالية فمن المناسب للدولة ان تعتمد على سعر الصرف الثابت وذلك لان كلما زادت درجة الانفتاح كلما زادت أثار تغيرات اسعار الصرف على مستوى الاسعار المحلية لذا يفضل سعر الصرف الثابت عند ارتباط البلد بالتجارة الخارجية ، كذلك ان حجم اقتصاد الدولة هو المؤثر الاخر في اختيار نظام الصرف الملائم ، وبصورة عامة كلما زاد حجم الاقتصاد يميل البلد الى الاخذ بنظام الصرف المرن لان هذا النوع من الاسعار اكثر استجابة لمتطلباتها ، في حين يميل البلد الصغير الى الاخذ بنظام الصرف الثابت ، كما تفضل الدولة ذي الاقتصاديات المتنوعة تعويم اسعار الصرف لتقليل اعتماد الدولة على التجارة الخارجية ، اما الدولة ذات التخصص في مجال الصادرات فأنها تأخذ سعر الصرف الثابت (الشمري، 2023).، ويستند الاختيار بين نظام سعر الصرف العائم وسعر الصرف الثابت الى مصادر الصدمات سواء كانت اسمية ام حقيقية ومدى حركة رأس المال، ففي ظل اقتصاد مفتوح وحرية حركة رأس المال فان نظام الصرف المعوم يوفر حماية للاقتصاد من الصدمات الحقيقة مثل التغير في مستوى التبادل التجاري وانخفاض حجم الصادرات، في حين يوفر نظام الصرف الثابت حماية من الصدمات الاسمية مثل تغير الطلب على النقود تستطيع البلدان أن تختار اثنين فقط من ثلاثة أوضاع ممكنة: أسواق رأس مال مفتوحة، واستقلال نقدي وأسعار صرف ثابتة. وفي ظل العولمة وزيادة حركة رأس المال، فإن الخيار يصبح بين نظام التعويم أو نظام الربط الثابت (واخرون، 2013) .ويمكن الإشارة الى ان زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى تقلبات اكبر في سعر الصرف تبعا لمستوى الأسعار المحلية، ففي حلة انخفاض قيمة العملة المحلية، فأن ذلك يسبب بانخفاض مستويات الأسعار المحلية مقابل مستويات الأسعار الخارجية، وهذا ما يؤدي الى انخفاض سعر الصادرات المحلية مقيمة بعملة دولة اجنبية وبالتالي زيادة حجم الطلب عليها، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، فان ذلك يؤدي الى رفع مستويات الأسعار المحلية بالنسبة لمستوى الأسعار الخارجية مما يعني زيادة مستوى أسعار الاستيرادات مقيمة بالعملة المحلية وهذا ما يقلل الطلب عليها، مما

يبين عدم كفاءة نظام سعر الصرف المرن في حال ارتفاع الأهمية النسبية للسلع المتاجر بها، وذلك للأسباب الآتية (الغالبي)

1- زيادة التأثير على الأسعار المحلية يؤدي الى ارتفاع الأهمية للسلع التجارية.

2- عندما تشكل السلع المتاجر بيها نسبة كبيرة من السلع المستهلكة محليا، وان الاعتماد على أسعار الصرف المرنة لغرض تحقيق التوازن الخارجي يؤدي الى تغيير في أسعار السلع المحلية للسلع المتاجر بيها وغير المتاجر بها، مما يؤدي الى تحفيز انتاج السلع التجارية وتصحيح ميزان المدفوعات، وعندما يكون الاقتصاد اكثر انفتاحا او يحتوي على عدد كبير من السلع المتاجر بها فيكون اثر التقلبات في أسعار الصرف على مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للسلع التجارية كبير بسبب زيادة الاستهلاك الفردي لهذه السلع، فان حجم كل من الاستيرادات والصادرات ومرونة الطلب لكليهما يحددان تقلبات سعر صرف العملة المحلية، وبما ان البلدان النامية تتسم بمرونة طلب خارجي منخفضة لصادراتها، وكذلك ضعف مرونة الطلب المحلي لاستيراداتها، فأن هذا ما يحدد من أهمية تغيرات سعر السعر في تصحيح ميزان المدفوعات وهذا ما يدفع السلطات المحلي لاتخاذ نظام سعر الصرف الثابت في خالة الانفتاح التجاري للاقتصاد الخارجي.

3- ان تقلبات سعر الصرف تتوقف على ما يسمى بـ(الوهم النقدي)، ويشير الى ظاهر الوهم او الخلط بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية ، ويعني زيادة الدخل الفردي مع ارتفاع الأسعار بنفس المقدار مع بقاء القوة الشرائية ثابتة دون تغيير، مما يفسر على انه تحيز في تقييم القيمة الحقيقية للمعلمات الاقتصادية ناتج عن تقييم اسمي (Weber، 2009)، وهنالك علاقة وثيقة بين الانفتاح الاقتصادي والوهم النقدي، ففي الاقتصادات المفتوحة تكون نسبية الاستيرادات عالية من العرض السلعي، وان أي تقلبات في أسعار الصرف تؤدي الى تقلبات موزاية في مستويات الأسعار وبالتالي في الدخل الحقيقي، وبهذا يكون الوهم النقدي منخفض في حالة الانفتاح الاقتصادي، وفي بعض الحالات يصبح سعر الصرف أداة غير فعالة لتصحيح مستوى الاختلالات الهيكلية، اذ ان التغيرات في سعر لا تعكس تغيرا حقيقية في الاقتصادات المفتوحة، ويحدث هذا عندما ترتبط تغيرات الدخل بمؤشر قياسي يضم الاستيرادات. وغالبا ما تقوم السلطات النقدية في الاقتصادات المنفتحة للعالم الخارجي باتباع أسلوب الوهم النقدي عن طريق تخفيض سعر الصرف لتغطيته العجز المالي في الموازنة دون تغيير مستوى الدخل النقدي مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

ثالثا: تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في العراق: اتصفت قيمة مؤشر الانكشاف التجاري في العراق بالتذبذب بين ارتفاعا حاد وهبوط ،تبعا لحركتي الاستيراد والتصدير كنسبة من حجم الناتج المحلي الاجمالي ، وخلال فترة الدراسة سجل مؤشر الانكشاف اعلى نسبة في عام 2004 اذ بلغ (107%) كنسبة من حجم الناتج المحلي ، فيما سجل ادنى نسبة عام 2016 اذ بلغ (45%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي وكما مبين في الجدول رقم (1)، ومن الملاحظ ان نسب الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي قد بلغت نسبة عالية خلال مدة الدراسة و يرجع ذلك الى زيادة حجم الواردات، وان اغلب هذه الواردات هي سلع استهلاكية لغرض تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد نتيجة لغياب دور المنتجات المحلية في لتلبية هذا الطلب المتزايد، ان هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن ضعف الهيكل الانتاجي وقلة مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، وان كانت حجم الصادرات العراقية مرتفعة، الا ان اغلب هذه الصادرات تعتمد على سلعة واحدة وهي النفط الخام، اذا تتميز الصادرات العراقية بغياب التنويع وتراجع مساهمة القطاعات الاخرى (قطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات). ان الزيادة في حجم الطلب على الاستيرادات ستؤدي بالتأكيد الى زيادة الطلب على الدولار وبالتالي زيادة سعر صرف الدولار، ومن الجدول (1) نلاحظ العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في اغلب سنوات الدراسة ، في حين نلاحظ العلاقة الطردية في بعض السنوات نتيجة لبعض العوامل المتمثلة بانخفاض اسعار النفط والازمة المالية وتراجع الايرادات العامة، انخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازي في بعض السنوات هو نتيجة انخفاض سعر الصرف الرسمي نتيجة سيطرة البنك المركزي من خلال تلبية اشباع منافذ الطلب على الدولار وطرح كميات كبيرة من الدولار من خلال نافذة بيع العملة نتيجة زيادة حجم الاحتياطيات في البنك

المركزي بسبب زيادة الصادرات النفطية، ونلاحظ فجوة سعر الصرف تتباعد مع زيادة درجة الانكشاف والذي يعتبر احد عوامل ابتعاد السعر الموازي عن السعر الرسمي .

الجدول (1): أثر الانفتاح التجاري على وسعر الصرف الموازي في العراق للفترة (2003-2022)

السنة	درجة الانكشاف التجاري %	نسبة التغير %	سعر الصرف الموازي	نسبة التغير %	فجوة سعر الصرف
2003	92		1936		
2004	107	16.3	1453	-24.9	0.068
2005	95	-11.2	1472	1.3	0.20
2006	78	-17.9	1475	0.2	0.54
2007	69	-11.5	1267	-14.1	0.96
2008	75	8.7	1203	-5.0	0.84
2009	70	-6.7	1182	-1.7	1.03
2010	69	-1.4	1185	0.3	1.28
2011	68	-1.4	1196	0.9	2.22
2012	69	1.5	1233	3.0	5.75
2013	63	-8.7	1232	-0.08	5.66
2014	60	-4.8	1214	-1.5	4.12
2015	60	0	1247	2.7	5.05
2016	45	-25	1248	0.08	4.88
2017	51	13. 3	1258	0.8	5.71
2018	58	13.7	1223	-2.8	2.77
2019	60	3.4	1221	-0.16	2.60
2020	52	-13.3	1234	1.06	3.69
2021	55	5.8	1474	19.4	1.65
2022	66	20	1482	0.5	1.37

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية (2003-2022) صفحات متفرقة

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

تحليل أثر الانفتاح التجاري على تقلبات اسعار الصرف في العراق للمدة 2003ـ 2022

يتم قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر الانكشاف التجاري (الصادرات + الاستيرادات / الناتج المحلي الاجمالي)، وبين سعر الصرف ويتم الاعتماد على سعر الصرف الموازي لأنه أكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية والتجارية من سعر الرسمي للمدة 2003 – 2022 واختبار جودة هذه العلاقة ومن ثم تحليل نتائج العلاقة القياسية.

أولا: توصيف النموذج القياسي : يعتمد النموذج القياسي على دراسة العلاقة الديناميكية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في السوق الموازي، وهنا يتم الاعتماد على الدراسات السابقة او على المعلومات التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات وبالتوافق مع هدف الدراسة من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بناء على ما تم التوصل اليه في الجانب النظري، ويتم هذا من خلال التوصيف لاستخلاص النتائج احصائيا لتقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي، إذ ان

المتغير المستقل: هو مؤشر الانكشاف التجاري، ونرمز له بالرمز (OT)

المتغير التابع : هو سعر الصرف السوقي، ويرمز له بالرمز (EX)

المتغير العشوائي: يرمز له بالرمز μ

ثانيا: الخصائص الإحصائية للبيانات : الجدول (2) يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، نلاحظ ان متغير سعر الصرف (EX) بلغ اعلى قيمة له بمقدار (1936.000) دينار مقابل وحدة واحدة من الدولار الامريكي في العام 2009، وادنى قيمة بمقدار (1182.000) دولار امريكي في العام 2003، وبانحراف معياري قدره (182.2127)، والقيمة الاحتمالية لمعامل Jarque-Bera بلغت (30.36783) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا ولا يعاني من مشكلة .

اما متغير مؤشر الانكشاف التجاري (OT) فقد بلغ اعلى قيمة له بمقدار (107.0000 %) في العام 2004، وادنى قيمة بمقدار (45.00000%) في العام 20016، وبانحراف معياري قدره (15.46779)، والقيمة

الاحتمالية لمعامل Jarque-Bera بلغت (3.394459) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا ولا يعاني من مشكلة .

الجدول (2): الخصائص الإحصائية للبيانات للمدة (2003-2022)

	EX	OT
Mean	1321.750	68.10000
Median	1240.500	67.00000
Maximum	1936.000	107.0000
Minimum	1182.000	45.00000
Std. Dev.	182.2127	15.46779
Skewness	2.080870	0.974335
Kurtosis	7.372794	3.525388
Jarque-Bera	30.36783	3.394459
Probability	0.000000	0.183190
Sum	26435.00	1362.000
Sum Sq. Dev.	630827.8	4545.800
Observations	20	20

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

ثالثا: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) : ولتحديد التكامل المشترك يجب التأكد أولا من خلو السلسلة الزمنية من مشكلة جذر الوحدة والتأكد من رتبة هذا التكامل، من خلال الاختبارات الآتية:

1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF): يتم من خلال هذه المنهجية اختبار الفرضية الصفرية (H_0:B= 0) والتي تبرهن على وجود جذر الوحدة في السلسة الزمنية، وتقابلها الفرضية البديلة(H_1:B= 0) والتي تبرهن على استقرارية السلسة الزمنية وعدم احتواها على جذر الوحدة . ومن الجدول (3) نلاحظ ان سعر الصرف مستقر عند المستوى وبدلاله إحصائية عند (0.05) بحد ثابت واتجاه بينما مؤشر الانفتاح التجاري لم يستقر عند مستواه اذ كانت القيم المقدرة له أكبر من القيم الجدولية وبعد اخذ فرقه الأول تبين انه مستقر وبجميع فروضه (بحد ثابت وبحد ثابت واتجاه وبدون حد ثابت واتجاه) وبدلاله إحصائية عند (0.01)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي سكون المتغير عند الفرق الأول.

2- اختبار فيلبس – بيرون PP : ولأجل تعزيز نتائج الاختبار السابق يتم الاعتماد على اختبار (فيلبس – بيرون)، والجدول (4) ويضح نتائج هذا الاختبار، والنتائج الظاهرة من البرنامج متطابقة مع نتائج الاختبار (ADF) وبالتالي نحكم على سكون السلسلة وأنها خالية من جذر الوحدة.

الجدول (3) : اختبار الاستقرارية _ ديكي فلر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		EX	OT
At Level			
With Constant	t-Statistic	-3.6447	-1.7539
	Prob.	0.0147	0.3901
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6178	-1.5571
	Prob.	0.2769	0.7715
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3125	-1.0645
	Prob.	0.7656	0.2488
		n0	n0
At First Difference		d(EX)	d(OT)
With Constant	t-Statistic	-4.9889	-4.2835
	Prob.	0.0010	0.0042
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8164	-4.7839
	Prob.	0.0010	0.0074
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2214	-4.0747
	Prob.	0.0000	0.0004
		***	***

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

الجدول (4): اختبار فيليبس بيرونPP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		EX	OT
With Constant	t-Statistic	-3.6447	-1.8424
	Prob.	*0.0147*	*0.3502*
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9123	-1.1032
	Prob.	*0.1805*	*0.9015*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3125	-1.3900
	Prob.	*0.7656*	*0.1476*
		n0	n0
	At First Difference		
		d(EX)	d(OT)
With Constant	t-Statistic	-4.9889	-4.2752
	Prob.	*0.0010*	*0.0043*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9409	-8.1718
	Prob.	*0.0008*	*0.0000*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2214	-4.0747
	Prob.	*0.0000*	*0.0004*
		***	***

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

3- صياغة النموذج القياسي: وبعد الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وظهر لنا من نتائج اختبار السلاسل الزمنية ان سعر الصرف مستقر عند الدرجة الصفرية$I\sim0$، بينما متغير الانكشاف التجاري مستقر عند الفرق الأول $I\sim1$، لذا فان النموذج المناسب لاختبار التكامل المشترك هو نموذج (ARDL)، وفقا للمعادلة الآتية:

$$EX_t = a_0 + \sum_{i=0}^{P} a_{1i}\, EX_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} a_{2i}\, OTs_{t-i}\beta_1 EXs_{t-1} + \beta_2 OTs_{t-1} + \mu \ldots\ldots (1)$$

a_0= الحد الثابت.

p= مدة الإبطاء الزمني للمتغير التابع.

q = مدة الابطاء الزمني للمتغير المستقل.

a_{1i}،a_{2i}= المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

β1، β2 = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك.

t الزمن. μ= حد الخطأ العشوائي.

رابعا: قياس إثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في السوق الموازي في العراق : بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ي، تأتي المرحلة الثانية وهي تقدير المتغيرات وتحليل العلاقات فيما بينها، وبسبب كون المتغيرات متكاملة وعند درجات مختلفة عند المستوى والفرق الاول يمكن اجراء نموذج (ARDL) للتكامل المشترك. نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OPEN) وعلاقته بسعر الصرف في السوق الموازي (EX)، نلاحظ من خلال النتائج الواردة من البرنامج وفقا لتحليل (ARDL) وكما موضحة في الجدول (5) معنوية المعالم الاحصائية بين المتغير، وتختلف درجة هذه المعنوية باختلاف درجة الابطاء ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (EX) والمتغير المستقل (OT) ، وان قيمة (R^2) بلغت (53%) وهذا يعني ان المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) يفسر.ما نسبته (53%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (سعر الصرف الموازي)، اما النسبة الباقية فهي نتيجة لتغيرات من خارج النموذج، كما بلغت قيمة النموذج المصحح (R^2) ما نسبته (53%)، ويعد النموذج المقدر معنوياً وهذا ما تفسره قيمة (F) المحتسبة والبالغة (20) وبدرجة (0.0020%) وهي اقل من 1% ، واما بالنسبة لقيمة (D-W) فهي اعلى من قيمة (Adjusted R^2) وهذا يدل على ان النموذج خالٍ من الاخطاء والمشاكل القياسية، ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ والتخطيط المستقبلي وصياغة القرارات والسياسات الاقتصادية الملائمة.

جدول (5): نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: EX
Method: ARDL
Date: 03/12/25 Time: 13:12
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): OT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.632565	0.186759	3.387064	0.0038
OT	6.96E-07	1.08E-06	0.646894	0.5269
C	0.000246	0.000203	1.209190	0.2442

R-squared	0.538891	Mean dependent var	0.000781
Adjusted R-squared	0.481252	S.D. dependent var	6.39E-05
S.E. of regression	4.60E-05	Akaike info criterion	-16.99034
Sum squared resid	3.39E-08	Schwarz criterion	-16.84122
Log likelihood	164.4082	Hannan-Quinn criter.	-16.96510
F-statistic	9.349460	Durbin-Watson stat	1.548107
Prob(F-statistic)	0.002044		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

والشكل (1) يبين النتائج الواردة من التحليل الاحصائي للبرنامج اذ ان أفضل فترة إبطاء هي عند Lags=1.

الشكل (1): مدة الابطاء

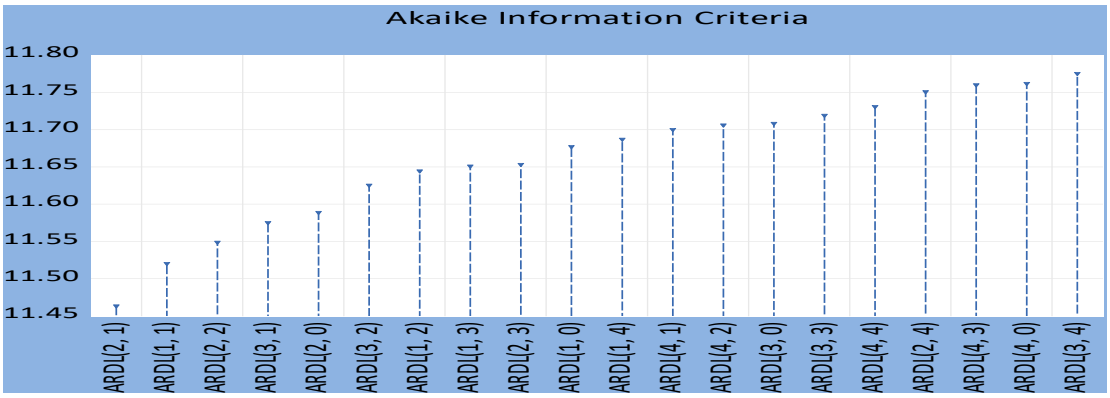

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

خامسا: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) بموجب نموذج (ARDL): الجدول (6) يوضح ان قيمة (F) ذات معنوية، اذ بلغت قيمتها المحتسبة (4.623179) اعلى من قيمتها الجدولية للحد الادنى (I~0) وكذلك الحد العلى (I~1) لأحصائية (F) الجدولية وعند مستوى معنوية (5%)، وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغير التابع (OT) والمتغير المستقل(EX) ، اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الجدول (6): اختبار الحدود وفقا لمنهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.623179	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	19		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

سادسا: اختبار معلمة ومعادلة الآجل الطويل : الجدول (7) يوضح نتائج اختبار معلمة العلاقة طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري بوصفه متغيراً مستقلاً وسعر الصرف بوصفه متغيراً تابعاً، وفقا لمنهجية (ARDL) بواقع بيانات سنوية للمدة المدروسة (2003-2022) في العراق، ويتضح لنا وان قيمة المعلمة المقدرة والتي تفسرها قيمة (Prob) غير متوافقة مع توزيع حدود (t) أي انها غير معنوية، بينما تشير معلمة الحد الثابت (C) في معادلة الاجل الطويل للنموذج المقدر انها معنوية، والعلاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجدول (7): اختبار معلمة الاجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(EX)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/14/25 Time: 01:13				
Sample: 2003 2022				
Included observations: 19				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000246	0.000203	1.209190	0.2442
EX(-1)*	-0.367435	0.186759	-1.967424	0.0667
OT**	6.96E-07	1.08E-06	0.646894	0.5269
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	1.89E-06	3.69E-06	0.513120	0.6149
C	0.000669	0.000239	2.799867	0.0128
EC = EX - (0.0000*OT + 0.0007)				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

سابعا: اختبار تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL): ان نموذج تصحيح حد الخطأ يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير الى التوازن في الاجل الطويل، اذ يمثل بناء نموذج (VAR) بصيغة فروق اولى للمتغيرات مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لفجوة زمنية (ECM-j) بوصفه متغيراً تفسيرياً، فاذا كانت قيمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة. والجدول (8) يوضح نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات متغيرات النموذج القصيرة الاجل اذ نلاحظ معامل تصحيح الخطأ (ECM-j) قيمته سالبة (-0.367435)، وكذلك معنوية عند مستوى اقل من (1%) مما يعني توفر الشرط الضروري والكافي مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الاجل القصير، وان هنالك إمكانية لتصحيح الأخطاء في الاجل القصير بمقدار 36.74% للعودة الى الوضع التوازني طويل الاجل، والمدة اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات تستغرق حوالي (2.72) من السنة

جدول (8): نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية(ARDL)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(EX)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/12/25 Time: 13:32				
Sample: 2003 2022				
Included observations: 19				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.367435	0.093019	-3.950092	0.0011

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

ثامنا: الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL: نلاحظ من الجدول (9) أن نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري (OT) وسعر الصرف الموازي (EX) خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار (Test) اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي، لأن قيمة Prob (2,14) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ، أي أن الأخطاء مستقلة فيما بينها.

الجدول (9): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.046508	Prob. F(2,14)	0.3771
Obs*R-squared	2.471090	Prob. Chi-Square(2)	0.2907

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

2- اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL: الجدول (10) يبين اختبار عدم تجانس التباين (ARCH) وتأكد النتائج الإحصائية خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية إذ كانت قيمةProb (1,16) F غير معنوية، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

الجدول (10): اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.069848	Prob. F(1,16)	0.7949
Obs*R-squared	0.078237	Prob. Chi-Square(1)	0.7797

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

3- اختبار التوزيع الطبيعي: الشكل (2) يوضح ان القيمة الإحصائية لمعامل Jarque-Bera بلغت (5.61) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي ان النموذج موزع توزيعا طبيعيا ولا يعاني من مشكلة.

الشكل (2): اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

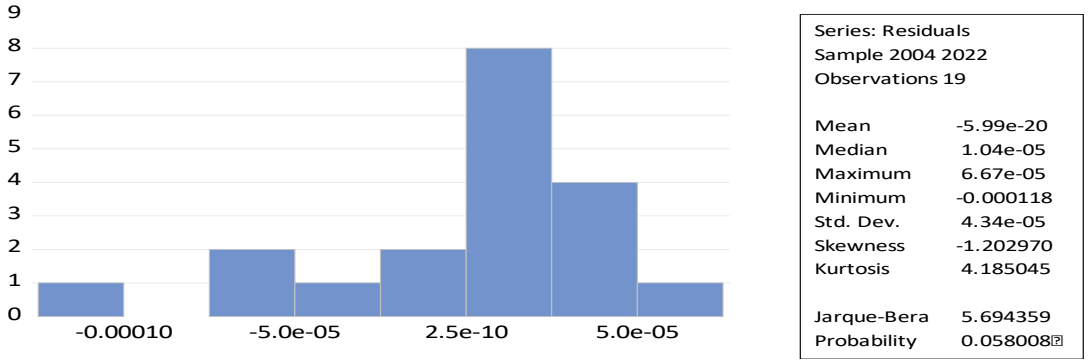

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

تاسعا: اختبار الاستقرارية (stability) لمعاملات نموذج ARDL: يتضح من الشكل (3) ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن الحدود الحرجة عند مستوى 5%، مما يؤكد ان المعلمات المقدرة مستقرة عبر الزمن وان نموذج ARDL هو النموذج الامثل.

الشكل (3) : المجموع التراكمي للبواقي CUSUM.

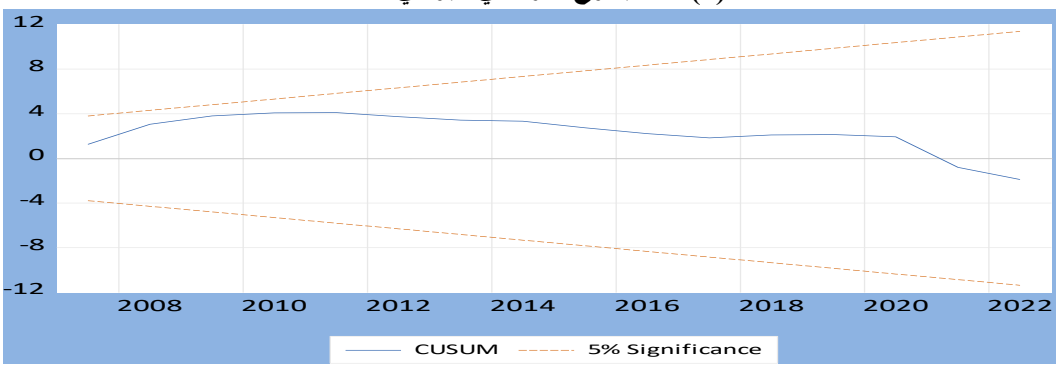

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

ويشير الرسم البياني في الشكل (4) إلى أن المجموع التراكمي للمتبقيات التربيعية قد انحرف عن حدود القيم الحرجة في عام 2020 وهذا يُشير إلى وجود انحراف هيكلي في القيم وعدم استقرار المعلمات المُقدّرة على المدى الطويل.

الشكل (4): المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares.

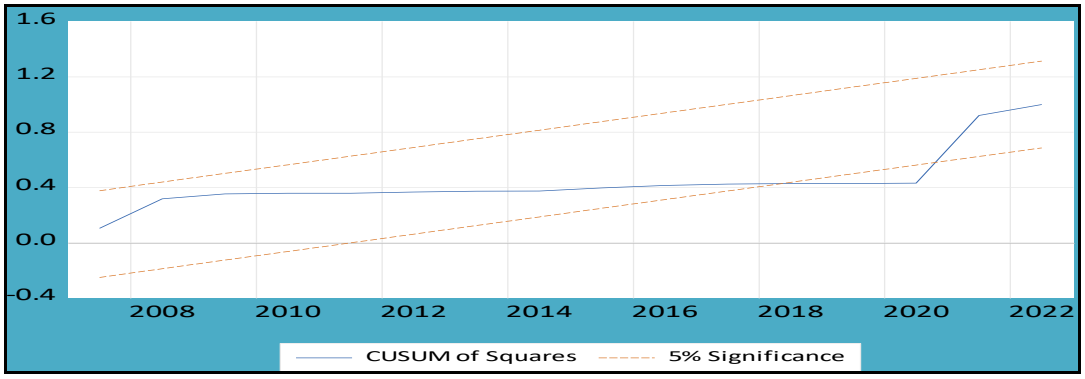

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي eveiws12

الاستنتاجات والتوصيات

ولاً : الاستنتاجات

1. اثبتت نتائج جذور الوحدة المتمثلة باختبار ديكي فلر وفليبس بيرون استقرارية السلاسل الزمنية لكل من مؤشر الانكشاف التجاري وسعر الصرف
2. أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي في العراق عند مستوى دلالة مقبولة احصائيا وفقًا لاختبار الحدود.
3. اثبت نتائج اختبارنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL) وجود علاقة في الأمد القصير بين الانفتاح التجاري وتقلبات سعر الصرف في السوق الموازي .
4. وجود عقة طردية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف في السوق الموازي، أي ان زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة سعر الصرف بنسبة معينة.

ثانياً: التوصيات

1- يوصي الباحث بإعادة هيكلة الاستيرادات بما يخفف الضغط على الطلب المحلي للعملة الأجنبية وتعزيز الإنتاج المحلي والصادرات غير النفطية لتنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة.

2- تعزيز النمو الاقتصادي ولاسيما من خلال الانفتاح للأسواق العالمية والاستفادة من مزايا وفوائد التجارة العالمية من خلال تشجيع الصناعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية والموجهة نحو التصدير وتنويع القطاعات الانتاجية وتنميتها وتحقيق فوائض تجارية قادرة على المنافسة التجارية و تعزيز الميزان التجاري.

3- الاستفادة من الانفتاح التجاري من خلال تعزيز الارتباط بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي بهدف الانتقال السريع من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط إلى نموذج جديد للنمو الاقتصادي، نمو مدفوع بالابتكار والتقدم التكنولوجي بعد انتهاء مرحلة النمو المدفوع بالتغيير الهيكلي.

4- ينبغي على الدولة الاهتمام بمؤشر الانفتاح التجاري، فهو مهم لزيادة الصادرات من خلال إزالة القيود الجمركية او تقليلها، وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، وربط المؤسسات المحلية بالمؤسسات العالمية، والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة من خلال الانفتاح التجاري، مما يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

5- اعتماد سياسات انفتاح تجاري مدروسة تدريجياً، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الاقتصاد المحلي على التكيّف.

6- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي باعتباره عاملاً رئيسياً لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق استقرار في سوق الصرف الاجنبي.

7- زيادة التنسيق بين السياسات التجارية والنقدية، اذ يجب أن تواكب سياسات سعر الصرف تطورات التجارة الخارجية لضمان توازن اقتصادي مستدام.

المصادر

1. محمد عبدالله شاهين، اتجاهات التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجي للدول العربية، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2018، ص 2016.
2. عبدوس عبدالعزيز، سياسة الانفتاح الاقتصادي بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الاخر، مجلة الباحث، جامعة بشار – الجزائر، العدد 8، 2010، ص151-152 .
3. مايح شبيب الشمري ، الاقتصاد الدولي نظريات حديثة ومضامين معاصرة ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع ، بابل ، العراق ، 2023، ص 251
4. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، 2016 ، ص 210 .
5. علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية، في العراق للمدة (2003-2017) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 16 ، العدد 4 علمي ، 2018 ، ص 114.
6. علي توفيق الصادق واخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادي، ص 12 -13.
7. عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون، دراسة تقويمية لدراسة سعر الصرف الأجنبي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 20، ص74-75.
8. علي اسماعيل عبد المجيد و علي عمران حسين الطائي ، قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية ، في العراق للمدة (2003-2017) ، مصدر سابق ، ص 151
9. د . ابراهيم العيسوي "قياس التبعية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص44.
10. سداوي نورة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980- 2014- دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2 ، 2019 ، ص18 .
11. جمال مساعدية، مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والاستيرادات دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017)، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث ، مجلد 7 ، العدد 2، 2021، ص55 .
12. علي اسماعيل عبد المجيد النصراوي ، اثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسية للمدة (2004-2024) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022، ص 85 .
13. جوزيف دانيالز ، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص339-345 .
14. هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010، ص207 .
15. جيمس جرير، الاقتصاد الدولي ، ترجمة هيثم عيسى وآخرون ، المركز العربي والتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، دمشق ، 2013 ، ط6 ، ص235-236
16. Faiza Umer, Impact of Trade Openness on Economic Growth of Pakistan: An ARDL Approach, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 1, No. 1; June 2014, p 39 .
17. -Jay Squalli_and Kenneth Wilson, A New Approach to Measuring Trade Openness, Zayed University, Dubai,p3.

18. Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld and Marc J. Melit, International Economics Theory & Policy, Pearson, the United States of America, 8th ed, 2012, p 324) James Gerber, International Economics, Pearson, United Kingdom,[8]th ed 2023, p237.
19. Krugman, Paul R., Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz., International Economics Theory & Policy, Pearson, the U.S of America, 8th ed, 2012, p 324.
20. Ramesh F. Ramsaran, An Introduction to International Money and Finance, Palgrave Macmillan, Great Britain, 1998, p107
21. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld ve Marc Melitz, International Economics: Theory and Policy, 10. Baskı, The Pearson Series in Economics, 2012, p 320.
22. Çağdaş CENGİZ, DÖVİZ KURLARI, EURO VE TÜRKİYE EKONOMİSİ,op.cit, ,p7.
23. Lien, Nguyen Thi Kim, Thu-Trang Thi Doan, and Toan Ngoc Bui. "TRADE OPENNESS AND REAL EFFECTIVE ExCHANGE RATE VOLATILITY: THE CASE OF VIETNAM." , http://dx.doi.org/10.21511/bbs.17(1).2022.13, pp150-151 .
24. Hau, Harald. "Real exchange rate volatility and economic openness: theory and evidence." Journal of money, Credit and Banking (2002): 611-630.) Heller, H. Robert. "Choosing an exchange rate system." Finance and Development 14.2 (1977): 23-27.
25. Heller, H. Robert. "Choosing an exchange rate system." Finance and Development 14.2 (1977): 23-27.
26. Weber, Bernd, et al. "The medial prefrontal cortex exhibits money illusion." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106.13 (2009): 5025-5028